

المصارف ومجاري المياه في المدينة الإسلامية.

أ. : بن هـو محمد

أستاذ مساعد بقسم الآثار ككيفة (الأولاد
والعلوم الانسانية) للاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان.

المصارف ومجاري المياه :

لقد تعددت مجاري المياه في المدينة الإسلامية، فأهمها ما يزودها بالماء ومنها ما يستعمل للأرحية التي تطحن به، ومنها ما يختص بالحمام، وتسمى هذه المجاري بالميازيب والقنوات والسواقي ولكل منها دوره في المدينة فمنها ما هو مخصص لماء المطر أين يصرف في ماجل الجار أو أنه يصب خارج المنزل في الأزقة والدروب ومنها ما يخرج فيه الماء إلى خارج المدينة ومنها ما يستعمل لماء الغسالات ومنها ما هو للأوساخ أين يستقر خارج المدينة في أماكن معلومة.

الميازيب* : (أنظر الصورة رقم 01)

كان هذا النوع من المجاري يختص بصرف مياه الأمطار من على أسطح المنازل إلى الطرق أو إلى ماجل** الجار إذا كانت المساكن متجاورة، أو إلى الساكن بالطابق السفلي إذا كان صاحب الميزاب يسكن في الطابق العلوي، ويحدث أن يريد صاحب العلو أن يصرف ماء المطر عن جاره المستفيد منه، ولا شك أن هذا الأخير يتضرر بهذا الفعل لأنه ينتفع بهذا الماء في مصالحه الخاصة، فرد أهل العلم بهذا الشأن أنه قد جرت العادة أن صاحب السفلى الذي يصب في ماجله الماء أنه أحق به وليس لصاحب العلو

أن يصرف ماءه حيث يشاء، ويرى آخرون أن الماء إذا لم يكن صاحب السفلى قد اشترطه أنه من حقوقه فهو لصاحب العلو، وقال ابن الرامي أن هذه الصورة تكررت كثيرا وكان حكمنا فيها أن ما رأيناه قديما أبقيناه يجري على حاله لصاحب السفلى، وما كان قريب الإحداث رددناه إلى صاحب العلو⁽¹⁾، فأما إذا أراد الجار السفلي أن يبني غرف فوق منزله وبينائه إياها يصبح ميزاب جاره داخل الغرفة، وأنكر عليه جاره صاحب الميزاب ذلك، فإن له أن يبني ويترك ميزاب جاره داخل الغرفة ويقيم على ذلك الشهود⁽²⁾، أما إذا انعكست الصورة وذلك بأن يبني صاحب الميزاب العلوي غرفة فوق منزله وبالتالي يرتفع الميزاب إلى أعلى مما كان عليه أولا، فيمنعه الأول بسبب أن الماء إذا سال عليه من مكان أعلى مما كان عليه فإنه سيضره، فرأى بعض أهل العلم أن هذا يمنع منه لأن الماء كلما قرب من الأرض خفت مضرته وكلما بعد كان ضرره أقوى ورشه أضر، كما أن الشخص الذي له ميزاب واحد ليس له أن يضيف إليه آخر⁽³⁾.

هذا بالنسبة للميزاب التي تصب في الدور أما بالنسبة لتلك التي يتزل ماؤها إلى الشوارع والأزقة فإن لها أحكاما تختص بها، فمنها أن الشخص الذي أخرج ماءه في زقاق ضيق فتأثر جدار الجار المقابل له من جراء الرش الناتج عن تساقط الماء على الأرض، وظهر أنه ضرر بين فإن مثل هذا الضرر يقطع عن الطريق وعن الجار⁽⁴⁾، لأنه لو ترك على حاله فإن الحائط سيتآكل حتى يأتي عليه زمان فينهدم وهذا ضرر عظيم، قال ابن الرامي وقد نزلت بسوسة مثل هذه الحادثة، وذلك أن رجلا أحدث ميزابا في زقاق ضيق يجري فيه ماء المطر، فشكا صاحب الحائط الذي يقابل الميزاب من أجل ما يصل إليه، فسألني القاضي الذي كان له النظر فقلت له يجب زواله على من يضره فحكم له القاضي بزواله، فتعنت صاحب الميزاب وكان صاحب جاه، وطلب من القاضي أن يكتب في هذه المسألة إلى القاضي الفقيه بتونس، فرد قاضي

تونس يهدم الميزاب ويقطع عن جاره الضرر⁽⁵⁾، أما إذا كان الماء يخرج في شارع واسع فمن العلماء من منع ذلك بتاتا⁽⁶⁾، ومنهم من أباح ذلك باعتبار أن مثل هذا الضرر لا يوجد منه بد وهو أمر غالب⁽⁷⁾، ومن العلماء من فرق بين الأمرين فقال بمنع من يخرجها في الطريق الأعظم، أما الدرب النافذ فله ذلك بعد إذن أهل الدرب له، ودليل الجواز قصة عمر بن الخطاب مع العباس رضي الله عنهما، وذلك أنه كان للعباس ميزاب على طريق عمر، فلبس عمر ثيابه يوم الجمعة وقد كان ذبح للعباس فرخان، فلما وافى الميزاب صب ماء بدم الفرخين، فأمر عمر بقلعه ثم رجع فطرح ثيابه لبس غيرها ثم جاء فصلى بالناس، فأثاه العباس فقال: «و الله إنه للموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم» فقال عمر للعباس: «و أنا أعزم عليك لما سعدت على ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله على الله عليه وسلم» ففعل ذلك العباس⁽⁸⁾، قال ابن قدامة: «وما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلغيره فعله ما لم يقيم دليل على اختصاصه به، ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك ولا يمكنه رد مائه إلى الدار ولأن الناس يعملون ذلك في جميع بلاد الإسلام من غير نكير» وبالنسبة لهذه النازلة يضيف ابن قدامة: «ولنا أن هذا تصرف في هواء مشترك بينه وبين غيره بغير إذنه فلم يجوز، كما لو كان الطريق غير نافذ ولأنه يضر بالطريق وأهلها ولا يخفى ما فيه من الضرر فإن ماءه يقع على المارة وربما جرى فيه بول أو ماء نجس فينجسهم ويلقى الطريق ويجعل فيه الطين، والحديث قضية عين فيحتمل أنه كان في درب غير نافذ أو تجددت الطريق بعد نصبه، ويحتمل أن يجوز ذلك لأن الحاجة داعية إليه والعادة جارية به، مع ما فيه من الخير المذكور»⁽⁹⁾، خاصة إذا شهد أهل المعرفة أنه لا طريق لمائه إلا من تلك الجهة⁽¹⁰⁾.

وسئل بعض العلماء عن من بنى دارا في وسط عرض* قد تخدمت ولم يبق لها أثر ولا لمجاريها، فأراد أن يلقي ماء سقف داره خارج بنيانه ومنعه أصحاب العرض، فقالوا إذا أثبت الباني أن مجرى مائه الحالي هو المجزى السابق فله ذلك، وإلا رده إلا داره⁽¹¹⁾.

أما بالنسبة للميزاب في حد ذاته فلو حدث وأن سقط هذا في طريق المسلمين فأصاب شخصا أو دابة، فقال السرخسي أنه ضامن لما أتلف لأنه مسبب لهلاكه. بما أحدث، وهو متعد لأنه أحدث في الطريق ما يتضرر به المارة⁽¹²⁾، ونقل ابن قدامة التفصيل في ذلك حيث قال أن أبا حنيفة يقول بضمان ما أتلف، أما مالك فلا يرى ذلك أبداً لأنه غير متعد في فعله، أما الشافعي ففصل حيث قال أن الميزاب لو سقط كله لكان عليه نصف الضمان لأنه تلف بما وضعه على ملكه وملك غيره، وإن انقصف الميزاب فسقط منه ما خارج على الحائط ضمن جميع ما أتلف به لأنه كله في غير ملكه⁽¹³⁾.

القنوات* : (أنظر الصورة رقم 2-3-4)

وهي على أنواع، فمنها الذي يجري فيها ماء المطر على المنازل، ومنها ما يختص لإخراج مياه الأمطار إلى خارج المدينة، ومنها ما يختص بماء الغسالات والفضلات، أما التي في الدور فإذا لم يكن لها مسلك إلى على الجار، وأراد هذا الأخير إبطاها فليس له ذلك لأنه لا يستطيع المنتفع بها أن يصرف ماءه إلى مكان آخر⁽¹⁴⁾، وإذا اشتكى الجار علو الطريق عليه وأراد أن يهدم بيته وينبئه أعلى مما كان عليه وبالتالي يضر بقناة جاره المجاور له فمن العلماء من أجاز ذلك، ويقال لصاحب القناة زد في بناء دارك واجعل القناة كما كانت أو أنه لا كلام لك، وقال آخرون ليس لجار أن يفعل ذلك لأنه يضر بصاحب القناة، لذلك فإن أذن له صاحب القناة فله أن يعيد البناء وإلا فلا⁽¹⁵⁾، والمهم في كل ذلك أن لا يضر أحدهما بالآخر.

و إذا كان لأحد قناة في زقاق ما وأراد أن يحولها إلى زقاق آخر فليس له ذلك إلا برضى أصحاب الزقاق، وإن حولها وقاموا عليه بعد ثلاث سنوات، فعليه أن يترعها ولم يعتبرها العلماء حيازة، ومن العلماء من قال أن المدة إذا تجاوزت الأربع سنوات فهي حيازة⁽¹⁶⁾، وله بعد ذلك ألا يترعها إن قاموا عليه.

أما القنوات التي تجري ماء المطر لصرفه خارج المدينة، فلا شك أنها أكبر من قنوات الدور، حتى تستطيع استيعاب جميع الماء لإخراجه بعيدا، وبالتالي تحافظ على نظافة الطريق، والظاهر أن هذه القنوات تكون مفتوحة وتغطي من أعلاها وتسمح في نفس الوقت بدخول الماء من جانبيها، فإن حدث وأن بنى المجاورون لها حوائط ومصابط وضيقوا الطريق وغطوا القناة حتى منعوا الماء من التسرب إليها، مما تسبب عنه ركود الماء في الطريق فأصبحت سبخة وتأذى منها العباد والدواب، فإن لم يكن للمحدثين مخرج مما صنعوا فالمنع في حقهم واجب وعليهم أن يعيدوا القناة كما كانت⁽¹⁷⁾، والواجب أن قناة ماء المطر تبقى لما وضعت له، فلا يجب أن تصرف فيها الفضلات، بل للفضلات قنوات أخرى خاصة لهذا الغرض، وقد اتفق كثير من الفقهاء على أنه من أخرج تفله إلى قناة ماء المطر فالواجب في حقه المنع مما أحدث⁽¹⁸⁾، ويغير مجرى قناته إلى القناة التي تجري بالتفل، وتبقى قناة المطر لما أنشئت له، ومن القنوات ما كانت تجاور عينا، وهذا التجاور لا شك ضرر عظيم وينتج عنه فساد ماء العين بالفضلات التي تجري في القناة، ولا ينفع في مثل هذه الحالات أن يفصل بينهما بسور من حجر أو أي شيء آخر بل الواجب في مثل هذه الأحوال أن تبعد قناة الفضلات عن العين، وبالتالي يمنع تسرب مثل هذه الأمور الضارة⁽¹⁹⁾، فلا يعقل أن يصرف القدر بجانب العين التي يشرب منها الناس ويستعملونها في مصالحهم اليومية.

وبالنسبة لقنوات صرف الفضلات فإن الساكن بالحي إذا أخرج قناته إلى القناة الكبرى فهو إما يكون قريبا من القناة الكبيرة فيخرج قناته إليها مباشرة وإما أن يكون بعيدا فإنه يضطر إلى أن يخرجها في دار جاره تحت الأرض، وهذا الأمر كان معروفا في القديم وليس لأحد أن يغير قناة جاره بما أنها لم تحدث له ضرر⁽²⁰⁾، بل إن القناة إذا كانت قديمة وظهر بعض ضررها على الجار فلها لا تغير على حد قول بعض الفقهاء، بل يؤمر صاحبها بإصلاحها، وذكر ابن الرامي حادثة نزلت بتونس لقاض

في بعض البلاد كانت له دار في تونس كان فيها بئر يلاصق حائطاً وحلف الحائط قناة الجار، وكانت ترشح في البئر فتحاكما إلى القاضي أبي إسحاق بن عبد الرفيق فأمرني بالذهاب والنظر في ذلك، قال ابن الرامي فوجدنا القناة ترشح في البئر وهي قديمة، فأمر القاضي صاحب البئر بإصلاح بئره، ولم يلزم صاحب القناة إلا بتنقيتها من النفل خاصة ولم يحكم بتغييرها⁽²¹⁾.

أما قنوات الفضلات والغسالات الكبرى والتي تخرج إلى خارج البلد فإنه بطول المدة ستسد هذه القناة وتحتاج إلى تنقية، وهنا لدينا ثلاث حالات فأما الأولى أن تسد كل القناة فهنا تكون تنقيتها على الساكنين بطول الشارع من أوله إلى آخره، وأما الحالة الثانية فهي أن تسد القناة في أولها فإن تنقيتها هنا تكون على الأولين فقط، وأما الحالة الثالثة فإنها إن انسدت في آخرها فهنا يشترك في تنقيتها الأولون مع الآخرين لأن الوسخ والتفل الموجود بها تسببوا فيه جميعاً⁽²²⁾، أما إذا تدمت القناة التي تنتفع بها المجموعة من السكان في شارع وأرادوا إعادة بنائها وإصلاحها فإن على الساكن الأول أن يصلح ما يلي داره ثم يساعد الساكن الثاني المجاور له ثم يساعد هاذين الثالث وهكذا حتى يعيدوها كما كانت، وإذا أراد بعضهم إصلاحها وأبى آخرون فإنهم يجرون على ذلك⁽²³⁾.

أما عن أماكن صرف مياه الأمطار والفضلات وماء الغسالات وما شابهه فمنها ما كان يحفر له حفر أو خندق في أماكن خارج المدينة فيستقر فيها، ومن المعلوم أنه يشترط في مثل هذه الأماكن أن لا يؤذي المسلمين، ومنها ما كان يصب في النهر و الشرط الواجب مراعاته هنا هو أن لا تصرف هذه الفضلات في أول النهر، فإن هذا ممنوع منه وذلك لانتفاع المزارعين بماء النهر في مثل هذه الأماكن القريبة من المدينة، ولكن الواجب أن يكون مستقر هذه القاذورات ومصرفها في آخر النهر أين لا يستفيد أحد بعد ذلك بماء النهر⁽²⁴⁾.

السواقى : (أنظر الصورة رقم 05)

لقد استعملت السواقى في المدينة الإسلامية لعدة وظائف، كأن تستعمل لتزويد الحمامات بالمياه أو تجلب للأرحية التي تعمل بالماء أو لسقي المزروعات والانتفاع به في الحياة اليومية وغير ذلك، وهذا مما يستلزم وجود السواقى داخل المدينة وخارجها، ولكل منها حكمها.

فأما التي مسلكتها داخل المدينة في شوارعها وطرقها فالواجب في إنشائها أن لا تضرب بالطريق، حيث تكون على جانبيه إما في مستوى أعلى من الطريق أو أسفل منه⁽²⁵⁾، والمهم في كل ذلك أن لا يرجع ماؤها إلى الطريق فيؤدي المارة به والساكين حوله.

وإذا كانت الساقية التي تمر بالطريق وهي خاصة بشخص معين ينتفع بها لحمامه، ثم إن الساقية لم تستعمل منذ مدة فأراد صاحبها إجراءها من جديد على ما كانت عليه أولاً، فيرفض الجيران ذلك متعللين بأن الساقية تضربهم بالإضافة إلى أنها قديمة، فقال بعض أهل العلم أن لصاحب الحمام الانتفاع بساقيته وذلك من حقه خاصة إذا كانت آثار الساقية باقية، وإنما وقع الإهمال فيها بسبب خلال الموضع وخرابه كما حدث في القيروان بعد خراب معظمها، أما إذا كان صاحب الساقية قد غير مجرى ساقيته إلى مكان آخر وشهد الشهود بذلك فليس له أن يعيدها إلى ما كانت عليه أولاً وله أن يتركها في مجراها الذي نقلها إليه⁽²⁶⁾.

وبالنسبة للسواقى التي تستعمل لسقي الأراضي الزراعية⁽²⁷⁾، فلها أحكامها التي تختص بها، فمن ذلك أنها يجب أن تقام في أماكن أين لا تضرب بالمسلمين، فإن كان العكس كأن تبني في الطريق فيتسبب الماء المتسرب منها خاصة في الشتاء في تكون الوحل فتصبح الأرض زلقة وصعبة على سالكيها وهذا لا شك ضرر على الطريق وعلى الناس ويسبب لهم حرجاً ومشقة، لذلك فالواجب على من له الأمر والنهي أن يمنع هذه التصرفات ويزجر عنها أشد الزجر، وإن لم ينته الفاعلون عن فعلتهم عاقبهم

أشد العقوبة، كما أن مثل هذه السواقي ينتفع بها أصحاب المزارع المجاورة لها فإذا حدث وأن استغنى أحدهم عن أخذ نصيبه أعواماً ثم بدا له أن يسترجع حقه ومنعه من ذلك أصحابه، فقد حكم الفقهاء بتخطفة أصحابه وبالتالي للشخص أن ينتفع بالساقية وإن مضى على استغنائه سنين عدة⁽²⁷⁾.

و بما أن الماء يجلب من مكان غالباً ما يكون بعيداً فإن مروره يستلزم أحياناً أن يكون على أراضي مملوكة لأصحابها فيتفق الناس على إمراره لانتفاعهم به، ولكن منهم من يستغل مروره في أرضه لينتفع به أكثر مما ينتفع به الجاليون له، لأن هؤلاء الجاليين عادة ما يتفقون على شرب معلوم وعلى حصص معلومة مقسومة بالتراضي والتساوي، فيبني هذا الشخص حماماً ورحى وهذا مما لا يرضاه أصحابه لأن هذا عمل فيه ضرر، فرد العلماء أن هذا المحدث للحمام والرحى إذا لم يكن له حق في الماء كأن تكون أرضه ممراً للماء فقط، فليس له أن يأخذ منه شيئاً إلا برضى الجاليين إن كان أصل الماء ملكاً لهم⁽²⁸⁾، وعليه أن يبطل ما صنع كائناً من كان.

ومن الناس من يتساهل في أحكام هذه السواقي حتى يصل به الأمر إلى الاعتداء على أراضي غيره ومحاولة استغلالها فيما ينفعه وقد ذكر الونشريسي أن حادثة وقعت في جيان بالأندلس وهي أن قوماً اتفقوا على حفر ساقية في أرض رجل لإقامة رحى، فلما حفروا الساقية وأقاموا الرحى منعهم صاحب الأرض من الانتفاع بالساقية، فمثل هؤلاء بنوا بوجه شبهة إذ أنهم لم يستأذنوا صاحب الأرض ولا شاوروه فيما أرادوا أن يفعلوه، لذلك فقد ذكر أهل البصيرة بهذا الشأن بأن لا شيء لهم ومعاملتهم غير جائزة، ونقل عن ابن رشد أنه ذكر أنهم بنوا بوجه شبهة ولكن لهم أن يأخذوا قيمة بنياهم⁽²⁹⁾.

ومن السواقي ما كانت لصرف المياه القدرة التي تحتاج إلى سواقي خاصة لهذا الغرض، وقد ذكر العلماء ضوابط مثل هذه المجاري، ومن ذلك أن خراباً جعلت فيه غسالة لغسل الجلود، وأحدثت له ساقية تفضي إلى ساقية لدور الدبغ وتخرج معها من

سور البلد إلى مستقرها، فأذن في ذلك سائر أرباب الدور إلا رجلا منهم أبي ذلك وأراد منع المحدث، فظهر لصاحب الغسالة أن يصرف بعض مائه إلى سور المدينة، مع أن هذا سور يحتاج إلى إصلاح وترميم، فمثل هذا له أن يجري ساقيته مع القوم لأنها مثل مجاري الدور كما أن العادة والحال الذي عليه الناس يقتضي ذلك^٥.

وعلى كل إن هذا التنظيم وهذه الأحكام الشرعية المتعلقة بالميازيب والقنوات والسواقي لتنم على فكر معماري منظم ومؤصل على قواعد الشرع الإسلامي الحنيف القائم على القرآن الكريم وعلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما يدفعنا للقول بأن العمارة الإسلامية كانت لها خصوصيتها وشموليتها لكل عناصر العمارة الإسلامية، إذ لا يعقل أن مثل هؤلاء العلماء ركزوا على مثل هذه العناصر الصغيرة في العمارة وأهملوا تنظيم المدينة ككل، فهذا ما لا يقوله عاقل بل إن هذا ليدل دلالة واضحة لا تدع كلاماً مدع أن الاهتمام بهذه الأمور دليل قاطع على أن ضوابط إنشاء المدن كانت قائمة على أصولها المستنبطة من ديننا الحنيف.



الصورة 1 : الميازيب في أحد قصور تميمون .



الصورة 2 : قناة من المسجد اليوسفي بمليانة.



الصورة 3 أ : قناة تصب في صهريج صغير بأرضية المسجد الكبير بمليانة اكتشفت أثناء عملية الترميم الأخيرة .



مدخل الماء

الصورة ب :

قناة مغطاة تخترق أرضية المسجد الكبير
بمليانة اكتشفت أثناء عملية الترميم الأخيرة



الصورة 4 : ساقية بجوار المسجد الأثري بالمنصورة بتلمسان .

هوامش البحث

- * - **الميزاب** : جمع ميازيب ومآزيب وموازيب (فارسية) أنبوب أو مجرى من معدن أو حجر أو خشبة مقعرة ناتئ من أعلى البناء، يثبت أحد طرفيه عموديا على الجدار ويميل الطرف الآخر قليلا إلى أسفل، يخرج منه ماء المطر الذي يتساقط على السطح... أنظر :
- عبد الرحيم غالب، موسوعة العمارة الإسلامية، ط1، بيروت-لبنان، 1408هـ/1988م، ص313.
- عبد الستار عثمان، الإعلان بأحكام البنين لابن الرامي دراسة أثرية معمارية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية-مصر، 1408هـ/1988م، ص214.
- ** - **مُجِلَّت** يده مجلا ومَجَلَّت مجلا لغة هي أن يجتمع بين اللحم والجلد ماء من كثرة العمل، والمجل هو الماء الكثير، وهو وحدة معمارية تبنى في تخوم الأرض في الدور وغيرها يجتمع فيه ماء المطر في موسم سقوطه ويخزن بها لاستغلاله في أغراض الحياة المختلفة. أنظر :
- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب المحيط، قدم له العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، أعاد بناء على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، دار الجيل - بيروت، دار لسان العرب بيروت، 1408هـ/1988م، ص442.
- عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص212-213.
- 1 - أنظر على هذه المسألة :
- عيسى بن موسى التطيلي، رفع الضرر، مخطوط بمكتبة الحامة بالجزائر العاصمة تحت رقم 1298، 6، ص162.
- أبو مطرف عبد الرحمن ابن القاسم، الأحكام، تقدم وتحقيق الصادق الحاوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1992م، ص110-111.
- أبو العباس أحمد بن محمد الفرستائي، القسمة وأصول الأرضين، كتاب في فقه العمارة الإسلامية، تحقيق وتعليق وتقديم الشيخ بكر بن محمد الشيخ بلحاج ومحمد صالح ناصر، ط2، المطبعة العربية، جمعية التراث القرارة-غرداية، 1418هـ/1997م، ص187-188.
- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن الرامي، الإعلان بأحكام البنين، تحقيق ودراسة فريد بن سليمان، تقدم عبد العزيز الدولاتي، مركز النشر الجامعي، 1999م، ص139-140.
- أبو القاسم ابن علي ابن سلمون، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من الوثائق والأحكام، مخطوط في الفقه المالكي، مكتبة الحامة بالجزائر العاصمة تحت رقم 1366، ص175.

- أبو العباس أحمد ابن يحيى الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، ج8، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1401هـ/1981م، ص428.

2 - أنظر في هذا :

- أبو زيد عبد الله القيرواني، النواذر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق محمد عبد العزيز الدباغ، ط1، ج11، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1999م، ص103-104.

- عبد الرحمن ابن القاسم، المصدر السابق، ص103 - 104.

- حسام الدين عمر بن عبد العزيز ابن مازة البخاري، كتاب الحيطان، دراسة فقهية لأحكام البناء والإرتفاق، تحقيق عبد الله نذير أحمد، ط1، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز-جدة، 1416هـ/1996م، ص222، 258.

- أبو الوفاء إبراهيم ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، وهامشه كتاب العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، للشيخ سلمون الكنان، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1303هـ، ص257.

- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص431 - 432.

3 - الفرستائي، المصدر السابق، ص187. وانظر :

- ابن الرامي، المصدر السابق، ص135 - 136.

4 - ابن الرامي، المصدر السابق، ص145.

- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص431.

5 - ابن الرامي، المصدر السابق، ص146.

6 - التطلبي، المصدر السابق، ص163. وانظر: - الفرستائي، المصدر السابق، ص187.

7 - نفسه، ص162.

8 - مجد الدين عبد السلام ابن تيمية، منتقى الأخبار في أحاديث الأحكام، إعتنى به وراجعه عبد الكريم الفضلي، ط1، ج2، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1421هـ/2000م، ص47.

و انظر : - أبو محمد عبد الله ابن قدامة المقدسي، المغني، تحقيق عبد الله بن محسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط4، ج7، دار عالم الكتب-السعودية، 1419هـ/1999م، ص34.

9 - ابن قدامة، المصدر السابق، ج7، ص34.

- ابن الرامي، المصدر السابق، ص 134، 145. 10
- * - عرض: مفردها عرصة، وعرصة الدار وسطها، وقيل هو ما لا بناء فيه سميت بذلك لاعتراض الصبيان فيها، والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء، قال مالك بن الرّيب:
- تحمل أصحابي عشاءً وغادروا أناخفة في عرصة الدار ثاويًا
- أنظر: - ابن منظور، المصدر السابق، ج4، ص735.
- المعلم بطرس البستاني، محيط المحيط، قاموس مطول للغة العربية، طبعة جديدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1987م، ص591.
- عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص193.
- 11 - أنظر: - التتلي، المصدر السابق، ص163.
- عبد الرحمن ابن القاسم، المصدر السابق، ص1110 - 111.
- ابن الرامي، المصدر السابق، ص145. - الونشريسي، المصدر السابق، ج9، ص38.
- 12 - الشمس الدين محمد بن أبي بكر السرخسي، المبسوط، ط1، ج27، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1414هـ/1993م، ص16، 51.
- ابن قدامة المقدسي، المصدر السابق، ج12، ص98.
- * - القناة، جمعها فنا وقناة: مجرى ميني تحت الأرض من قرميد أو حجر، ضيق أو واسع، أنظر:
- عبد الرحيم غالب، المرجع السابق، ص319. - عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص202.
- 14 - أبو الأصبع عيسى ابن سهل، ديوان الأحكام الكبرى أو النوازل والأعلام لابن سهل، تحقيق رشيد النعيمي، ط1، ج2، شركة الصفحات الذهبية المحدودة - الرياض، 1417هـ/1997م، ص1232، 1237. وانظر: - ابن الرامي، المصدر السابق، ص135.
- 15 - شهاب الدين أحمد القرافي، الذخيرة، تحقيق محمد حجي وآخرين، ط1، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م، ص183. وانظر: - ابن الرامي، المصدر السابق، ص143.
- نفسه، ج11، ص57. وانظر: - ابن سهل، المصدر السابق، ج2، ص1233.
- ابن الرامي، المصدر السابق، ص134.
- الونشريسي، المصدر السابق، ج9، ص61 - 62. وانظر: 17.
- ابن سهل، المصدر السابق، ج2، ص1233 - 1236.

- 18 - أنظر : - أبو القاسم ابن أحمد البرزلي، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقدم محمد الحبيب الهيلة، ط1، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 2002م، ص 414 - 415. - الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 405 - 406.
- 19 - أنظر : - ابن فرحون، المصدر السابق، ج2، ص 93 - 94.
- الونشريسي، المصدر السابق، ج9، ص62.
- 20 - ابن سهل، المصدر السابق، ج2، ص 1238. وانظر : 20.
- ابن سلمون، المصدر السابق، ص 173.
- 21 - ابن الرامي، المصدر السابق، 135.
- 22 - أنظر : - القرافي، المصدر السابق، ج6، ص193.
- القيرواني، المصدر السابق، ج11، ص17-18. - ابن الرامي، المصدر السابق، 129.
- ابن سلمون، المصدر السابق، ص178.
- ابن الرامي، المصدر السابق، 133.
- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص27، 32. وانظر : 24.
- ابن سهل، المصدر السابق، ج2، ص1233. - ابن الرامي، المصدر السابق، 130.
- ابن سلمون، المصدر السابق، ص177.
- * - مفردا ساقية، وهي فوق الجدول دون النهر، وهنا في النوازل منها ما يخفر في الأرض مباشرة ومنها ما يكون مبنيا، أنظر : - ابن الرامي، المدر السابق، ص183.
- الفرستائي، المصدر السابق، ص 180، 190.
- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص410.
- 27 - القاضي عياض وولده محمد، مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام، تقدم وتحقيق وتعليق محمد بن شريفة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1990م، ص 109 - 110.
- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص414، 448.
- 29 - أنظر : - ابن الرامي، المصدر السابق، 229-231.
- البرزلي، المصدر السابق، ج4، ص432. - الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص408.
- 30 - الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص407.
- 31 - البرزلي، المصدر السابق، ج4، ص406. وانظر :
- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص202.